

Distr.: Limited  
15 November 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 20 (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة  
مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

مشروع قرار مقدم من مقرر اللجنة، إيفايلو غاتيف (بلغاريا)، بناءً على مشاورات غير رسمية  
بشأن مشروع القرار [A/C.2/78/L.2](#)

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(1)</sup>، وإعلان الدوحة السياسي، الذي اعتمد خلال الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2022<sup>(2)</sup>، والذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول التزاماً قوياً بتنفيذ برنامج عمل الدوحة طوال العقد المقبل، بما في ذلك مجالاته الستة ذات الأولوية،

وإنه تؤكد من جديد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعززة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية يركز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير

(1) القرار 258/76، المرفق.

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023 (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.



قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال شراكة عالمية منشّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معززة وطموحة وأشكال متنوعة من الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة،

**وإنّه تؤكد من جديد أيضاً** أن برنامج عمل الدوحة يقوم على ستة مجالات تركيز رئيسية للعمل وعلى الالتزامات والغايات الواردة ضمنه وهي:

(أ) الاستثمار في الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً: القضاء على الفقر وبناء القدرات كي لا يُترك أحد خلف الركب،

(ب) تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(ج) دعم التحول الهيكلي بوصفه محركاً لتحقيق الازدهار،

(د) تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية والتكامل الإقليمي،

(هـ) مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر،

(و) تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على نحو مستدام،

**وإنّه تؤكد** مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإذ تشدد على أهمية تمتع الناس كافة بالحريات الأساسية،

**وإنّه تؤكد من جديد** خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(4)</sup>، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(5)</sup>، واتفاق باريس<sup>(6)</sup>، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030<sup>(7)</sup>، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كيتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)<sup>(8)</sup>،

**وإنّه تؤكد** أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار احترار عالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، والمسارات ذات الصلة للانبعاجات

(3) القرار 217 ألف (د-3).

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(7) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(8) القرار 256/71، المرفق.

العالمية لغاز الدفيئة، في سياق تعزيز التصدي العالمي لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وإذ تتطلع إلى انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023،

**وإذ تلاحظ بقلق بالغ** الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاسي بالألا يترك أحد خلف الركب،

**وإذ تسلّم** بأن جائحة كوفيد-19 وعواقبها، وما يخلفه تغير المناخ من آثار ضارة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والتلوث ومظاهر التدهور البيئي الأخرى، واحتدام التوترات الجيوسياسية والنزاعات وآثارها الواسعة على الناس والكوكب وعلى استتباب الرخاء والسلام، هي أمور لها وقع على الوضع المتعلق بالأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والفقر المدقع وعدم المساواة، والتجارة العالمية، واستقرار الأسواق، وهذا ما يعرض للخطر الشديد إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

**وإذ تشير** إلى قرارها 177/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

**وإذ تتطلع** إلى انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024،

**وإذ تتطلع أيضا** إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024 في إطار الموضوع الرئيسي وهو "رسم الطريق نحو الازدهار القادر على الصمود"،

**وإذ تتطلع كذلك** إلى نجاح عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في كينغالي في الفترة من 18 إلى 21 حزيران/يونيه 2024، في إطار موضوع "الدفع بالشراكات في سبيل التقدم"،

**وإذ تشير** إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023 المتعلق ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031،

**وإذ تشير أيضا** إلى قراري الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

**وإذ تشير كذلك** إلى قرارات الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020 بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) و 274/74 المؤرخ 20 نيسان/أبريل 2020 بشأن التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19 و 175/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

**وإذ تسلّم** بأن أقل البلدان نمواً قد تضررت بشدة من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 بسبب هشاشة نظمها الصحية، ونقص اللقاحات ومرافق التشخيص والعلاج وبطء وتيرة التطعيم، وضيق الحيز المالي، والتغطية المحدودة لنظم الحماية الاجتماعية فيها، وقلة مواردها المالية وغيرها من الموارد، وضعفها إزاء الصدمات الخارجية،

**وإذ تسلّم أيضاً** بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نمواً،

**وإذ تلاحظ** مؤتمر القمة المعني بتحقيق تحوّل في التعليم الذي عُقد ونُظّم تحت رعاية الأمين العام بنيويورك في 19 أيلول/سبتمبر 2022،

**وإذ تسلّم** بما يقدمه المهاجرون من مساهمات في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في بلدانهم الأصلية والبلدان التي يقصدونها على السواء، وإذ تلاحظ مع القلق ما خلّفته جائحة كوفيد-19 من عواقب اجتماعية - اقتصادية وخيمة لحقت بالعمال المهاجرين واللّاجئين من أقل البلدان نمواً، بمن فيهم العاملون بأجور زهيدة في الاقتصاد غير الرسمي، وإذ تلاحظ مع القلق أن توقعات تصاعد معدل نمو التحويلات المالية ستترجع على الأرجح في عام 2022 في العديد من البلدان، مما يُبرز أن تشجيع التحويلات المالية الأكثر سرعة وأماناً والأقل كلفة وخفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة سيعودان بآثار إيجابية على ملايين الأفراد الذين يعوّلون بشدة على هذه التحويلات،

**وإذ تلاحظ** أهمية عمل مصرف التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً في تعزيز الربط الشبكي فيما بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة هذه البلدان على الحصول على التكنولوجيات الحيوية واستخدامها بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً؛ وتشير بتقدير إلى المساهمات التي قدمتها بنغلاديش وتركيا وغينيا والنرويج والهند، فضلا عن التعهدات التي قطعها السودان،

**وإذ ترحب** بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023،

**وإذ تحيط علماً** بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً لعام 2023<sup>(9)</sup>،

(9) A/78/528، المرفق.

**وإذ ترحب** بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

**وإذ ترحب أيضا** بالإعلانات السياسية التي اعتمدها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمكافحة داء السل<sup>(10)</sup>، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة<sup>(11)</sup>، واجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها<sup>(12)</sup> في أيلول/سبتمبر 2023،

**وإذ تؤكد من جديد** قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ تشدد على أهمية تنفيذها بالكامل وفي حينها،

1 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا<sup>(13)</sup> وعن كفاءة التنفيذ الفعال لمهام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(14)</sup>؛

2 - **تهيب** بأقل البلدان نمواً أن تعمد، بدعم من شركائها في التنمية، إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، بسبل منها وضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وإدماج أحكامه في سياساتها الوطنية وأطرها الإنمائية، وإجراء استعراضات منتظمة بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

3 - **تهيب أيضا** بأقل البلدان نمواً أن تعمل، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على توسيع نطاق آليات الاستعراض القطرية القائمة ونشر التقارير، بما فيها تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والمساهمات المحددة وطنياً، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والآليات الاستشارية القائمة، لكي تغطي استعراض برنامج عمل الدوحة، وعلى التوسع في تلك الآليات لكي تشمل جميع أقل البلدان نمواً؛

4 - **تهيب** بالشركاء في التنمية وبسائر الجهات الفاعلة المعنية أن ينفذوا برنامج عمل الدوحة بإدماجه في الأطر والبرامج والأنشطة الوطنية لسياسات التعاون الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نمواً على نحو معزز محدد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وُجدت؛

(10) القرار 5/78، المرفق.

(11) القرار 4/78، المرفق.

(12) القرار 3/78، المرفق.

(13) A/78/112-E/2023/94.

(14) A/77/984.

5 - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وكذلك منظمة التجارة العالمية، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقاً لولاياتها ذات الصلة، وتدعو تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات المجرة لبرنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

6 - **ترحب** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نمواً بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعماً لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس؛

7 - **تشير** إلى الالتزام القوي لرؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول بالمضي قدماً في تحقيق المنجزات المستهدفة الملموسة لبرنامج عمل الدوحة فيما يتعلق باستكشاف جدوى وفعالية إنشاء نظام للتخزين ووضع طرائق إدارية لهذا النظام أو اعتماد وسائل بديلة، مثل التحويلات النقدية، مع مراعاة الآثار والمخاطر الاقتصادية المحتملة، وإنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى، ومركز دولي لدعم الاستثمار، ومرفق لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً، وتدابير شاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود لأقل البلدان نمواً، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن هذه المنجزات المستهدفة وتدعو الشركاء في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى أن يقدموا دعماً كاملاً لهذه العمليات؛

8 - **تقرر** إدراج برنامج عمل الدوحة ضمن استعراضها لتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك استعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

9 - **تلاحظ مع القلق** التقديرات بأن الكثير من فقراء العالم سيعيشون بحلول عام 2030 في أقل البلدان نمواً، مما يدل على أن تنفيذ خطة عام 2030 لا يسير في مساره الصحيح، وتشدّد على ضرورة تقديم الدعم العالمي لأقل البلدان نمواً من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، وتسلم كذلك بأهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات من خلال تمكين العمليات الديمقراطية والمؤسسات وسيادة القانون، وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتقليل مظاهر التفاوت، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والحد من الفساد، وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نمواً على القيام بدور فعال في تميمتها الاقتصادية والاجتماعية؛

10 - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً، وتحيط علماً بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نمواً بشأن كوفيد-19<sup>(15)</sup> وتلتزم بدعم تنفيذه على النحو المناسب، وتدعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى دعم أقل البلدان نمواً في جهود التعافي التي تبذلها وفي تنفيذها المتواصل لخطة

(15) انظر A/74/843، المرفق.

التنمية المستدامة لعام 2030، مما يزيد من تأكيد ضرورة تعزيز التعاون والشراكة على الصعد كافة من أجل الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك بلوغ الغايات المحددة ذات الصلة بأقل البلدان نمواً، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي هي جزء صميم من خطة عام 2030؛

11 - **تعرب عن قلقها** من أن العالم يوجد حالياً في بيئة مليئة بالتحديات تبدو فيها آفاق التنمية المستدامة العالمية أبعد فأبعد؛ وتشدد على أن أهداف التنمية المستدامة تواجه، في منتصف الجدول الزمني للتنفيذ، تحديات كبيرة، حيث لا يتجاوز ما يوجد على المسار الصحيح منها حوالي 12 في المائة والباقي إما خارج المسار الصحيح أو تراجع إلى ما دون خط الأساس لعام 2015، وأنه في ظل الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030؛ وتعرب عن قلقها كذلك لأن الضغط المتزايد على الغذاء والطاقة والتمويل، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والأوضاع المالية المشددة، وارتفاع المديونية، واضطراب سلاسل الإمداد، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، أدت إلى تفاقم التحديات التي تواجه العديد من البلدان، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالتعافي من جائحة كوفيد-19، وتزايد الجوع، وسوء التغذية بجميع أشكاله والفقر وعدم المساواة؛ ولأن تحليلاً لأحدث البيانات يكشف أن أقل البلدان نمواً ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات برنامج عمل الدوحة وأهداف التنمية المستدامة؛

12 - **ترحب** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) بنيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023<sup>(16)</sup>، وتحت على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

13 - **ترحب** بجهود الأمين العام الرامية إلى سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة؛ وتعيد تأكيد الالتزام بالدفع قدماً باقتراح الأمين العام، في الوقت المناسب من خلال إجراء مناقشات في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمؤسسات ذات الصلة، للتصدي لتكلفة الديون المرتفعة والمخاطر المتزايدة للمديونية الحرجة، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وتوسيع نطاق تمويل التنمية الميسور التكلفة والطويل الأجل بشكل مكثف، وتوسيع نطاق تمويل الطوارئ لأجل البلدان المحتاجة؛

14 - **تؤكد من جديد** أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية، وكذلك على الآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ التي شهدتها في الآونة الأخيرة والأوضاع المتردية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل والاستفادة من مصادر الطاقة وتزايد انتشار الفقر، وهي التحديات التي تواجهها في تنفيذ خطة عام 2030، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التعافي وإعادة البناء بشكل مطرد والتنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسق لبرنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نمواً وأن يعزز هذا الدعم؛

(16) القرار 1/78، المرفق.

15 - **تسَلَّم** بأن العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواجه تكاليف اقتراض أعلى بكثير في تمويلها لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19، وهذا يؤدي إلى اتساع نطاق الفجوة التمويلية التي يمكن أن تقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

16 - **تسَلَّم أيضاً** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة يتوقفان على توافر موارد محلية من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، ورفد تلك الموارد، حسب الاقتضاء، بالمساعدة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي؛ وأن خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا تقران بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكدتها مبدأ المسؤولية الوطنية؛

17 - **ترحب** بالتزام الشركاء في التنمية بكفالة الوفاء كل من جهته بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نمواً، وكفالة اتساق المعونة مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً وزيادة اتساق المعونة مع النظم والإجراءات الوطنية لأقل البلدان نمواً، وترحب أيضاً بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يؤكد فيه من جديد التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في غضون الإطار الزمني لخطة عام 2030 وبالوصول إلى تخصيص نسبة 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويشجعها أولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن 50 في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، وتهيب بالشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً في جهودها من أجل التغلب على الأزمات الجارية؛

18 - **ترحب أيضاً** بالطموح العالمي لتوجيه 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وتهيب بالدول الأعضاء ذات المراكز القوية على صعيد المدفوعات الخارجية النظر في توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان المحتاجة، وبخاصة إلى أقل البلدان نمواً، في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، وترحب بتفعيل الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي بوصفه آلية جديدة لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً لتوفير تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة لأقل البلدان نمواً وسائر البلدان الضعيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأطر القانونية الوطنية، وترحب أيضاً بتواصل عملية بحث الخيارات القابلة للتطبيق لتوجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وتدعو إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعاً على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجاً، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولاً احتياطية؛ واستكشاف سبل من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجاً؛

19 - **تلاحظ** أن توقعات الاقتصاد الكلي العالمي لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير، وقائمة بوجه خاص بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بما فيها عدد كبير من أقل البلدان نمواً، التي تواجه أعباء متزايدة لخدمة الديون وقيوداً مالية صارمة، وأن هذه الفجوة المالية ستتحوّل، إذا تركت دون معالجة، إلى فجوة دائمة في مجال التنمية المستدامة؛ وتدعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون،



وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة؛

20 - **تدعو** الدائنين الرسميين إلى أن يتيحوا لأقل البلدان نموا تمويلا طويل الأجل يمكن تحمله من خلال المنح والتمويل الميسر الشروط وأن يطرحوا بأسعار فائدة منخفضة المزيد من القروض ذات سعر الفائدة الثابت، مع التأكيد على أن ذلك جزء من مزيج من نُهج تمويل تشمل أيضا المنح؛

21 - **تشدد** على الطابع المستعجل لتعزيز مطامح العمل المناخي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(17)</sup> واتفاق باريس فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، وخاصة وسائل التمويل؛ وتحت على تنفيذ القرارات التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في شرم الشيخ، مصر؛ وتؤكد من جديد التزامها بأن تتخذ خطوات ملموسة نحو تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة لمواجهة الخسائر والأضرار، بما في ذلك الصندوق، بحلول الدورة الثامنة والعشرين؛ وتلتزم بمواصلة العمل في سبيل تسريع وتيرة إجراءات التصدي لتغير المناخ؛ وتتطلع في هذا الصدد إلى التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس المقرر إجراؤه في الدورة الثامنة والعشرين؛

22 - **تلاحظ بقلق** أن المخصصات الحالية الموجهة للتمويل المناخي المتعلق بإجراءات التكيف لا تزال غير كافية للاستجابة لتفاقم آثار تغير المناخ في البلدان النامية الأطراف وتسلم بأهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به، وترحب بأن الأطراف<sup>(18)</sup> حثت الأطراف من البلدان المتقدمة النمو على التعجيل بزيادة مخصصاتها للتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف وزيادة كبيرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات الأطراف من البلدان النامية في إطار جهد عالمي، لأغراض منها صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية وبلديات متعلقة بالتكيف، وتسلم أيضا بأن الكثير من أقل البلدان نموا يواجه تحديات في الحصول على التمويل العام الدولي مباشرةً بسبب الافتقار إلى القدرات التقنية، وتدعم تقديم المساعدة لأقل البلدان نموا في إعداد مشاريع مقبولة مصرفيا وخلق بيئات مؤاتية، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛

23 - **ترحب** بكون الأطراف<sup>(19)</sup> حثت الأطراف من البلدان المتقدمة النمو على الوفاء الكامل بهدف الـ 100 بليون دولار على سبيل الاستعجال وحتى عام 2025 وتشدد على أهمية الشفافية في تنفيذ تعهداتها، وترحب أيضا بحثها كيانات تشغيل الآلية المالية للاتفاقية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى على مواصلة زيادة الاستثمار في العمل المناخي، وتدعو إلى استمرار الزيادة في حجم وفعالية التمويل المناخي من جميع المصادر على الصعيد العالمي، بما في ذلك المنح وأشكال التمويل الأخرى ذات الشروط الميسرة للغاية؛

24 - **تلاحظ** أن معدلات الإمداد بالكهرباء في أقل البلدان نموا استمرت في الارتفاع، لكنها ظلت منخفضة، عند 56 في المائة، في عام 2021، وأن 481 مليون شخص في أقل البلدان نموا كانوا محرومين من أي إمكانية للحصول على الكهرباء في عام 2021، ما يمثل زهاء ثلثي مجموع سكان العالم

(17) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822

(18) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو اتفاق باريس.

(19) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و/أو اتفاق باريس.

الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء، وأن هناك حاجة إلى اهتمام دولي عاجل لمعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على الطاقة المستدامة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وتشجع مضاعفة التمويل العام الدولي وتعبئة الموارد من جميع المصادر لتلبية الحاجة الملحة إلى الاستثمار في توليد الطاقة ونقلها؛

25 - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز النظام الشامل القائم للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، والتدابير الشاملة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأخطار، وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك وضع استراتيجيات شاملة لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث لمصلحة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 كأداة رئيسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات والتخفيف من آثارها، والالتزام بالاستفادة المثلى من المبادرات الحالية، وتقديم الدعم لبناء القدرات في مجال تخطيط التكيف وتنفيذه، وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء نظم وطنية للمعلومات المتعلقة بالمخاطر تكون جاهزة للعمل دعماً لعمليات صنع السياسات، بما في ذلك في قطاع التأمين، وترحب ببناء الأمين العام من أجل ضمان أن يكون كل شخص على الأرض مشمولاً بحماية نظم الإنذار المبكر في غضون خمس سنوات، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم، مع أقل البلدان نمواً، بإجراء دراسة شاملة تشارك فيها جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الترتيبات القائمة، والدروس المستفادة والثغرات المحددة وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين لمواصلة النظر فيها؛

26 - **تهيئ** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يشكلان تكمة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلاً عنه؛

27 - **تشدد** على أهمية تعزيز بيئة مؤاتية للأعمال تقضي إلى النمو والتنمية، وانعدام الفساد، وإيجاد إطار تنظيمي شفاف وقائم على القواعد، وتبسيط أنظمة الأعمال وعملياتها، والحد من الإجراءات الشكلية الإدارية وتبسيطها، وإنشاء آليات وطنية فعالة لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحسين سلاسل الإمداد، وتيسير النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز التعاون وبناء القدرات على تنفيذ سياسات المنافسة الفعالة، واعتماد أطر تنظيمية مفتوحة وشفافة وواضحة للأعمال والاستثمار، مع توفير الحماية لحقوق الملكية وحقوق الأراضي، حسب الاقتضاء، ووفقاً للظروف الوطنية وبما يتفق مع الأطر القانونية الدولية؛

28 - **ترحب** بعقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، في جنيف في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، وباعتماد إعلاناته الوزارية، وتتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر؛ وترحب أيضاً بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي انعقدت في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتمد فيها عهد بريدجتاون<sup>(20)</sup>؛

29 - **تحث** أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة مثل القرارات الوزارية ذات الصلة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية بشأن وصول منتجات أقل البلدان نمواً

إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية على استيرادها أو حصص محددة عليها وبشأن قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً، وكذلك بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتكرر تأكيد التزامها بزيادة دعم المعونة من أجل التجارة، لا سيما لأقل البلدان نمواً، مع السعي الدؤوب إلى تخصيص نسبة متزايدة من المعونة من أجل التجارة لأقل البلدان نمواً وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي، وترحب بالمزيد من التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، وتشجع أقل البلدان نمواً على إدماج منظور التجارة في صلب خططها الإنمائية الوطنية؛

30 - **تسلم** بأن أقل البلدان نمواً تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها والقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وتوفير تمويل مضمون، بما يفضي إلى تحقيق أقصى قدر من التأزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

31 - **تؤكد من جديد** أن أقل البلدان نمواً معرضة بوجه خاص للأثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث الأخرى وتتأثر بها أكثر من غيرها، وتسلم بالأهمية البالغة لبناء القدرة على الصمود في أقل البلدان نمواً من خلال زيادة بناء القدرات والتمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ؛

32 - **تشير** إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وتؤكد من جديد أن البلدان النامية المعرضة للكوارث تحتاج إلى اهتمام خاص بالنظر إلى شدة ضعفها وتعرضها للأثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وتسلم بأن وضع وتنفيذ خطط وسياسات وبرامج واستثمارات تُراعى فيها المخاطر أمر أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلم أيضاً بأن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت من الضعف إزاء طائفة أكبر من المخاطر المتنامية، وتشير بقلق بالغ إلى التحذيرات الصريحة الواردة في التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتشير إلى أن إطار سندي يتضمن إرشادات ذات صلة بالتعافي المستدام من كوفيد-19، وأيضاً بتحديد ومعالجة الدوافع الكامنة وراء مخاطر الكوارث بطريقة منهجية، وتسلم كذلك بالجوانب الصحية لإطار سندي وتشدد على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود؛

33 - **ترحب** بعقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في 18 و 19 أيار/مايو 2023، لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والثغرات والتحديات، وتسريع المسار نحو تحقيق الهدف المنشود من إطار سندي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030، وتؤكد التزامها بزيادة الجهود من أجل التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لإطار سندي، بما في ذلك المبادئ التوجيهية وأولويات العمل الأربع الواردة فيه؛

34 - **تسلم** بالحاجة إلى التعامل مع انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في أقل البلدان نمواً، وتدعو الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى الحفاظ على عمل سلاسل الإمداد الغذائي والزراعي؛ وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحقيق

الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون، والتمويل الميسر، حسب الاقتضاء؛

35 - **تحيط علماً** بتوصيات الأمين العام، بما فيها تلك التي تتعلق بإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية، وتسهيل ضمان الائتمان، واستحداث نظام خاص للاحتياجات الغذائية، وتكرار طلبها إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يجري، على أساس التبرعات، دراسة يتولى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعمها بخدمة الأمانة، بالتشاور مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، مع مراعاة المبادرات والبرامج القائمة بشأن الأمن الغذائي والاستفادة منها، ووضع الالتزامات القائمة لأعضاء منظمة التجارة العالمية في الحسبان، وذلك بغية مواصلة تقييم التوصيات المقترحة فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، وتحديد طرائقها واختصاصاتها وهياكل إدارتها ودعمها، وتتطلع إلى تقديم تقرير عن توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء؛

36 - **تسلم** بأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بإمكانية الاستفادة على قدم المساواة من فرص التعلم مدى الحياة وتكافؤ فرصهم في الحصول على تعليم جيد في جميع المراحل، التي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، فضلاً عن التدريب التقني والمهني، وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد عدم إحراز تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ومواصلته وإتمامه، ولا سيما بالنسبة إلى الفتيات، وتسلم بالحاجة إلى مواصلة توفير معاهد التعليم العالي لتخصيص أماكن ومنح دراسية للطلاب والمتدربين من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، والتشجيع على ذلك، حسب الاقتضاء، وتعزيز الدعم المقدم للمؤسسات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتسلم أيضاً بأن أقل البلدان نمواً ستستفيد استفادة جمة من تحقيق التنمية المستدامة ومن تسخير كامل مهارات ومواهب سكانها، بمن فيهم النساء والفتيات؛

37 - **تشدد** على الحاجة إلى الانتهاء مبكراً من دراسات الجدوى، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة، لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية أو منصات مكافئة أخرى لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت أسماؤها حديثاً من أجل تحقيق أهداف من قبيل توفير الدعم السياسي لتعزيز التعليم عن بعد والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات الجامعية العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الناس والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نمواً وخارجها، والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية، وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقاً التي وضعتها الجهات الشريكة المعنية بطريقة شاملة، وتتطلع في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام الذي يعرض مسائل من قبيل تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصادر التمويل المستدام والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لتتظر فيه؛

38 - **تسَلَّم** بأن زيادة المشاركة ودعم تمكين النساء والشباب والمجتمع المدني وتعزيز العمل الجماعي أمور ستساهم في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

39 - **تسَلَّم أيضا** بالحاجة إلى دعم أقل البلدان نموا لبناء القدرات وإيجاد إطار لتوسيع نطاق تطوير التكنولوجيات الناشئة ونشرها واستخدامها المستدام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات الرقمية، في إطار الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية والمعرفية، كشرط مسبق للمشاركة الشاملة للجميع في الاقتصاد الرقمي، وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لأقل البلدان نموا لإنشاء وتعزيز معاهد العلوم الوطنية والإقليمية لزيادة قدرتها على البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تكييف وتطبيق التكنولوجيات الحديثة للاستخدامات المحلية؛

40 - **تدعم** مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا باعتباره جهة الاتصال لهذه البلدان لتعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، وتدعم أيضا مصرف التكنولوجيا في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التحول الهيكلي وتطوير القدرات الإنتاجية، وتدعو الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى توفير الموارد المالية والعينية الطوعية إلى مصرف التكنولوجيا لتعزيز قدرته وفعاليتها، وتقرر تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للنهوض بالبحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء اقتصادات رقمية شاملة للجميع وسد الفجوات الرقمية، بسبل منها تيسير نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛ وتقرر أيضا أن تدرج الموضوع المعنون "تقرير عن أعمال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا" في البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا" خلال دورتها التاسعة والسبعين، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا لتتظر فيه؛

41 - **تؤكد من جديد** الالتزام بتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وتكرر التأكيد على قرار (21) تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيانات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يفرغ على وجه السرعة من دراسة جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وأن يقدم هذه الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تتظر فيها في دورتها التاسعة والسبعين؛

42 - **تؤكد من جديد أيضا** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل إدماج إجراءات واستثمارات محددة الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

(21) القرار 313/69، المرفق، الفقرة 46.

43 - **تهنيئ** البلدان التي استوفت شروط الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وتلاحظ مع التقدير أن 4 بلدان رُفعت أسماؤها من القائمة منذ عام 2011، وأن بلداً واحداً سيرفع اسمه من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2023، و أن 5 بلدان أخرى حُدِّت لترفع أسماؤها بحلول عام 2026 وأن 10 بلدان أخرى استوفت معايير الرفع من القائمة مرة واحدة على الأقل، وتدعو هذه البلدان إلى بدء الأعمال التحضيرية لرفع الاسم من القائمة من خلال صياغة استراتيجية انتقال سلسة، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثلة السامية، أن تقدّم على نحو منسق ما يلزم من دعم في هذا الصدد من خلال التشغيل الكامل لمرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً، مع دعوة الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة بالتبرعات؛

44 - **تكرار الإعراب عن اقتناعها** بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدّمه الإنمائي أو من عكس مساره، وترحب بأن عملية رفع الاسم من القائمة من قبل الأمم المتحدة تساعد على كفالة ألا تتخفّف بصورة مفاجئة التدابير والإعفاءات في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية لأي بلد من البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة، وتدعو الشركاء في التنمية والتجارة إلى النظر في أن يقدموا للبلد الذي يرفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق نتيجة لمركزه كبلد من أقل البلدان نمواً أو أن يخفّضوا هذه الأفضليات تدريجياً لتجنب التخفيض الفجائي، وتلاحظ أن مجموعة أقل البلدان نمواً قدمت مقترحات مختلفة في منظمة التجارة العالمية تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، وتسعى إلى مواصلة دراسة هذه المسائل، وتدعو الشركاء في التنمية إلى أن يظلوا يقدمون، حسب الاقتضاء، الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغيير المناخ إلى البلدان التي رفعت أسماؤها من القائمة من أجل دعم اتخاذها إجراءات في اتجاه تحقيق أهداف اتفاق باريس، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف هذه البلدان واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني؛

45 - **تؤكد** أهمية إدماج دعم البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفعت أسماؤها منها بالفعل في برامج العمل ذات الصلة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ضوء تزايد عدد البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة وحاجتها إلى دعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

46 - **تجدد الالتزام** باتخاذ إجراءات لتعزيز جهود نظم البيانات الدولية والوطنية والمحلية المبذولة من أجل جمع بيانات عالية الجودة وذات صلة ومصنفة وموثوقة في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود لتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛

47 - **تسلّم** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نمواً المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نحو فعال، بقيادة مكتب الممثلة السامية، وتقديم دعم منسق تنسيقاً جيداً لتحقيق جملة أهداف من بينها هدف تمكين 15 بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام 2031؛

48 - **تسَلَّم أيضا** بأن مسؤوليات مكتب الممثلة السامية قد شهدت، على مر السنين، زيادة كبيرة في نطاقها ودرجة تعقيدها، وبأنه بالإضافة إلى الولاية الأصلية للمكتب، زاد الطلب على ما يجريه من عمل في مجال البحث والتحليل، ورصد تطورات السياسات القطاعية على مستوى العمليات الحكومية الدولية، ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وزيادة تعزيز شبكة مراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نمواً، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية لما تقدمه كيانات الأمم المتحدة من دعم للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، ودعم البلدان التي تُرفع من القائمة والتي رُفعت منها بالفعل؛

49 - **توصي** بأن تضع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مبادئ توجيهية داخلية بشأن كيفية ترجمة الأولويات المعلنة لأقل البلدان نمواً إلى مخصصات ميزانياتها أو مشاريعها لتنمية القدرات، وتدعو مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية الأخرى إلى توفير برامج مصممة خصيصاً لدعم أقل البلدان نمواً؛ وتدعو كذلك المنظمات الدولية إلى النظر في كيفية الاسترشاد ببرنامج عمل الدوحة في جهودها؛ وتطلب أيضاً إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة توسيع نطاق استخدام فئة أقل البلدان نمواً في البرمجة والميزنة؛

50 - **توافق** على اقتراح الأمين العام تعزيز قدرة مكتب الممثلة السامية ومهامه نظراً لزيادة الطلب من مجموعات البلدان الثلاث، وتحسين وضعه الاستراتيجي في التعامل مع المسائل والعمليات الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بأشد البلدان ضعفاً ومدّها بفوائد هامة من الخدمات مع تحسين معدل تنفيذ أدائه، وتطلب إلى الأمين العام أن يتناول مسألة تخصيص موارد كافية للمكتب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛

51 - **تدعو** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثلة السامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

52 - **تعرب عن عميق امتنانها** لدولة قطر، حكومة وشعباً، لاستضافتها الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وتقديمها كل ما لزم من دعم للمؤتمر وعملياته التحضيرية؛

53 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثلة السامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف جهودها الإعلامية ومبادراتها المناسبة الأخرى لإذكاء الوعي العام بنتائج المؤتمر، بطرق منها إبراز برنامج عمله وأهدافه ومنجزاته المستهدفة الرئيسية وأهميته؛

54 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل الدوحة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة".